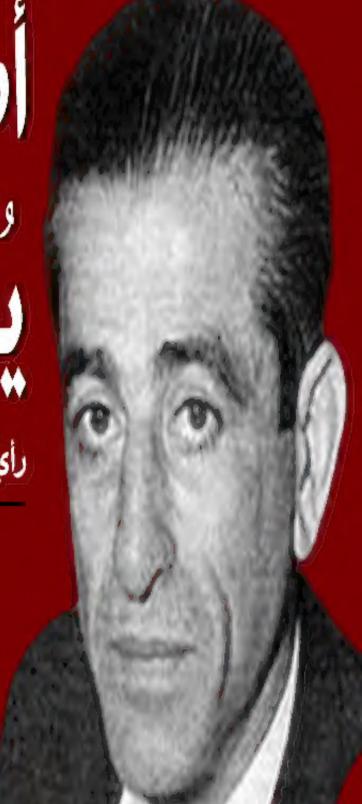


# الماران المارا

رأي الأستاذ أكرم الحوراني في الوحدة العربية



منشورات نونس 1987 الطليعة





الأستاذ أكرم الحوراني

الوحدة العربية

صدر في دمشق بناريخ ٢٠ مايس ١٩٦٢ الشمن **٢٥** ق س

## المقامية

أصبحت قضية الوحدة العربية اليوم المحرك الأساسي الفعالية السياسية لدى جماهير الشعب العربي. وإن كانت الدعوة الى الوحدة العربية قد تجلت \_ أول ماا نبشق فجرها \_ من بلاد الشام \_ حسب المفهوم العربي القديم لهذه التسمية \_ ، وإن كان الوعي القومي في بلاد الشام قد جعل من أبنائها طليعة نضاليه في المعركة القومية الكبرى التي لازال نعيش في غمارها ، فإنه ليس من حق أبناء هذه البلاد وحدم أن ينفر دوا اليوم بتقرير شكل الكيان السياسي للوحدة العربية الشاملة، بل ينبغي أن تشترك فيه الطلائع النضالية الممثلة الشعب العربي في كافة أقطاره وأمصاره .

هذه هي الفكرة التي خطرت لي وأنا أسمع نبأ مبادرة حكومسة الدكتور بشير العظمة لتأليف لجنة من رجالات القطر السوري مهمتها وضع دراسة عن الشكل السياسي للوحدة المقبلة ، لتعرض على الشعب العربي في سوريا باستفتاء علم ، ثم تعرض بعد ذلك على الدول العربية « المتحررة » .

ثم قلت لنفسي: لم لا أطرح هذه الفكرة ، بصيفة سؤال، على الأستاذ أكرم الحوراني، بوصفه القائد الشعبي الذي عاش معركة الأمة

العربية بعمق ووعي وإخلاص ، فأفاد بصدد قضية الوحـــدة العربية بالذات تجربة واسعة ودقيقة ؟؟

و فعلت .

لكنني، حين طرحت السؤال، وبدأت أصغي الى الجواب، وجدت أسئلة كثيرة تتبادر الى ذهني ... ولقد طرحت هذه الأسئلة الكثيرة على الرجل الصابر، وأتيحت لي فرصة البقاء معه ساعات ممتعة ، أدوس أجوبته التي رأيت من حق أبناء شعبي جميعاً على أن أضعها بين أيديهم .

وهكذا ولد هذا الكتيب.

دمشق ۱۰/٥/۲۲۱۹

صحفي

### سؤال: في رأيكم، هل من مستلزمات وجود أمــــة واحدة، قيام كيان سياسي يضم شتات هذه الأمة ?

جواب: هنالك أمم شتى تجمعها كيان سياسي واحد كما هو الحال متمددة كما هو الحال في ألمانيا والنمسا . والأمثلة كثيرة على الحالتين كلتيها . إذن لا بد من التمييز بين العناصر والمقومات التي تشكل الأمـة والعناصر والمقومات التي تؤدي الى توحيد هذه الأمة في كيان سياسي. فاذا كانت الأرض الواحدة ، واللغة الواحدة ، بالاضافة الى التاريخ الشترك، إذا كانت كل هذه العناصر تشكل المقومات الأساسية للأمة الواحدة وأعني بها الأمة العربية ، فان وجود هذه الأمة الواحــــدة لايقتضي بالضرورة جمعها في كيان سياسي موحـد إلا عن طريق النضال الشعبي والعمل الإيجابي البناء .

وإذا كان العلم الواحد، والنشيد الوطني الواحد، وشعار الدولة الواحد، والرئيس الواحد، والحكومة الواحدة، كلمها مظاهر وأدلة على قيام الدولة السياسية الموحدة، إلا أن هذالا يعني بحال من الأحوال إننا إذا وحدنا العلم والنشيد والشعار وأقمنا الرئيس الواحد والحكومة الواحدة نكون قد وصلنا إلى الوحدة السياسية المرجوة لأمتنا العربية وأقمنا الدولة العربية الموحدة.

إن وحدة أمتنا العربية حصيله عوامل طبيعية وتاريخية متشابكة وعميقة وعديدة تتصل بالماضي ، في حين أن توحيد أمتنا في كيان سياسي موحد عمل إيجابي يتصل بالحاضر والمستقبل ولا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هنالك إرادة حرة مشتركة لأبناء أمتنا الواحدة ، بالاضافة إلى شعور عميق تدعمه الدراسات العلمية المفصلة الدقيقة التي توضح بأن لجميع أجزاء أمتنا مصلحة مشتركة واحدة في إقامة هذا الكيان السياسي الموحدد .

ولهذا فانني أقول أن المناداة بوجود الأمة العربية الواحــدة تعبير عن واقع تاريخي ، في حين أن المناداة بالكيان السياسي الموحد لأمتنـــا دعوة لعمل إيجابي بناء . والأعمال الايجابية البناءة لايصح أن ترتجل ارتجالاً ، ولا أن يكون سداها ولحمتها الانطواء والخيال والأحـــلام . وإنما يكون العمل الإيجابي البتاء بالنزول الى واقع الحياة في جميع أقطار صحيحة في ملامستها للواقع بكل مافيه من أسباب التقارب والتناقض على السواء، ورسم المنهج العلمي والعملي لإشادة صرح الوحدة لبنة فلبنة، حتى يقوم هذا الصرح في جميع مراحله على أسس متينة ثابتة وصحيحة، بدلاً من أن ينقض هذا الصرح على رؤوسنا ونحن نبني فيــه ، فتكون الكارثة في تحطم الصرح أكبر من كارثة الانقسام الحالي لأمتنـــــا الواحدة في كيانات سياسية عديدة .

سؤال: أشرتم الى ضرورة تحقق الارادة الحوة الواحدة وتأمين المصلحة المشتركة والمتكانئة لأبناء مختلف الأقطار العربية كشرط أساسي لقيام وحسدة صحيحة ، فكيف تتصورون - على ضوء واقعنا الواهن ـ سبيل تجسيد هذا التفكير عملياً ؟?

الجواب: لقد انطلقت الدعوة الى إقامة كيان سياسي موحدلاً متنا العربية في أواخر القرن الماضي ، عن النخبة الفكرية المربية ، نتيجة وصول مد الدعوة القومية من أوروبا التي كانت تبني كياناتها السياسية الموحدة على أسس قومية ، الى شواط ثنا . فكانت هذه الدعوة في جوهرها صوتا ينادي بتحرير أرض العرب من برائن الاستعباد والتسلط ، وإقامة دولة عصرية حديثة حرة مستقلة تنطلق انطلاقة حضارية أصيلة ، وتؤمن العيش الكريم لجميع أبنائها ، لكي تسهم مع بقية أمم العالم في إقامة صرح الحضارة الانسانية .

والوقائع التاريخية تؤكد ان هذه الدعوة التحررية البناءة وجدت صداها الاول والاقوى في بلاد الشام \_ حسب المفهوم التاريخي القديم لهذا التمبير \_ ثم انطلقت من بلاد الشام الى بعض أقطار الامة العربية فاحدثت فيها أثراً متفاوتاً من حيث الاستجابة والتحرك الى الممل القومي. واذا كانت هذه الدعوة قد عمت الآن في جميع اقطار أمتنا العربية فهذا لا يمنع من ذكر حقيقة واقعة هي : ان الانفمال بهذه الدعوة مازال أعمق في نفس الفرد العربي في بلاد الشام منه لدى اخوانه في المناطق العربية العربية الأخرى ، ولهذا أرى ان التجسيد العملي لفكرة تحقيق الكيان

السياسي الموحدللأمة العربية يصحان بنطلق من دمشق. وذلك عن طريق دعوة النخبة الفكرية والطليعية في سورية لتكوين لجنة تحضيرية مهدتها تعيين الحركات الطليعية للنخبة الفكرية في جميع البلاد العربية ودعوتها الى مؤتمر عربي عام يعقد \_ باقرب ما يمكن \_ في دمشق لبحث الواقع العربي بحثاً عملياً دقيقاً وتحديد معالم الكيان السياسي الموحـــد للامة العربية وشروط تحقيقه والطرق الموصلة الى ذلك .

واقول صواحة إن اقامة كيان سياسي موحد للأمة العربية عمل جبار وشامل لايجوز ان ينفرد به فرد او حزب او قطر واحد . وان من الخير كل الخير لأمتنا العربية ان تشرك في هدذا العمل الضخم كل كفاءاتها الطليعية والفكرية لنصل لأول مرة في تاريخنا الى منهاج صحيح ينتقل بنا من مرحلة المناداة بالأمة العربية الواحدة الى مرحلة السير في الطريق الصحيح للكيان العربي السياسي الموحد .

سؤال: إذن هل تقرون دعوة الحكومة السورية القائمة لجنة تفتصر على بعض ابناء سورية لوضع مشروع للوحدة العربية يعرض على الحكومات العربية المتحورة ثم يطرح على الاستفتاء الشعبي في سورية ؟

الجواب: أقول بصراحة: ان هذه الدعوة في منطلقها دعوة خيرة، ولكنني أصر على ان تحضير مشروع لتوحيد الامة العربية في كيان سياسي لايجوز ان تنفرد به سورية وحدها كما لا يصح ان ينفرد به أي

فيجب ان تشمل دراسة محتوى هذه الوحدة ومبادىء قيامها ، والطريق الى تحقيقها جميع البلاد العربية بمثلة بحركاتها الطليمية ونخبتها الفكرية . ومتى تبلورت هذه الدراسات في مناهجءلميةواضحة ومشاريع مدروسة طرح ذلك كله على الامة العربية في جميع أقطارها للمناقشة الشعبية العامة والحرة . وبعد ذلك يدعى المؤتمر العامالعربي للاجتماع من جديد لاستعراض هذه المناقشات الشعبية ودراسة مشاريعه الأصلية من جديد ، حتى إذا عدلهاأو أقرها أصبحت دستوراً للوحدة العربية الشاملة . وبذلك ننأى بالدعوة الى الوحدة العربية عن ميدان المكاسب والمناورات السياسية للأفراد والحكومات والاستمار ، لنضعها في موضعها الصحيح ، موضع الدعوة القومية الجادة المخلصة المثمرة .

# سؤال: تحدثتم عن الحركات الطليعيه والنخبة الفكوية في البلاد العربية ، فهل يمكن اعطاء فكرة عن هذه الحركات ؟

الجواب: يحضرني منها الآن — على سبيل المثال الالحصر — حركة التحرير الجزائرية ، الحركة العالية في المملكة المغربية ، والحركة الطليعية في تونس ، والعنـــاصر القومية في ليبيا ، وحركات اليمنيين الاحرار ، والمؤتمر العربي ، والحركات الطلائعية في كل من مصر والسودان والسعودية والعراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين المغتصبة .

هذا بالنسبة للمنظات. أما بالنسبة للنخبة الفكرية في حيّز الافراد

فالميدان فسيح للغابة . وأرى انه كلما ازداد عدد النخبة العربية المدعوة لحضور المؤتمر العربي العام، وفي مختلف الاختصاصات والمذاهب الفكرية، كلا كان احتكاك الافكار اكثر واعمق . والحقيقة \_ في الغالب \_ بنت احتكاك الافكار .

سؤال : أشرتم في جوابكم السابق الى دعوة الحركة الطليعية في مصر ، فهل تعنون بذلك ان هنالك حركات سياسية غيرحركة عبد الناصر ? وان حركة عبدالناصر لاتعتبر حركة طليعية عوبية ?

الجواب: في مصر حركات طليعية نكل عبدالناصر بعدد غير قليل من أفرادها ليقيم نظامه الحاضر. واقول بصعراحة: ان نظام عبد الناصر يزيف شعار الوحدة العربية وشعار الاشتراكية كما يزيف شعار لديمقراطية. وانه يحلم باقامة امبراطورية عربية يحكما حكماً فردياً لايستند الى الشعب ومنظماته وارادته الحرة، وانما يستند الى اجهزة المضابرات والمباحث والدعاية المضللة.

لقد بدأ عبد الناصر ثائراً ، ولكنه أصبح الآن ديكتاتوراً فاشستياً يحكم دولة بوليسية وبحلم بجد حدود هذه الدولة عن طريق بذر الفتن وخلق الاضطرابات وتفكيك اواصر كل مجتمع عربي بوسائل الرشاوى والتجسس والافتراء والتهويش والتضليل.

ان عهد الديكتاتوريات الفاشستية قد ولى الى حيث لارجمة كما ولى عهد الامبراطوريات. ومنطق العصر هو منطق الدوله الحديثة المتطلعة

تطلعاً حضاريا في نظام ديمقراطي حر يستند الى الادارة الشعبية الحرة ويستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية .

سؤال: هل تعذون بالديمقر اطية : النظام السياسي الحر الممثل مجرية تشكيل الاحزاب وحرية النقابات وحريةالصحاءة وحرية الانتخابات من غير التفات الى المحتوى الاجتماعي ?

الجواب ؛ كلا : انني لا اعني ذلك مطلقاً. وإنما الديمقراطيه في رأيمي ومذهبي هي كل ماذكرته في سؤالك من الحريات السياسية بالاضافة الى استهداف تحقيق العدالة الاجتماعية للشعب. لأن الفرد الجائم والجماهل لا يمكن ان تكون له ارادة حرة فعلا .

سؤال: اسمحوا لي أن اسأل: ألاتظنون أن هذا ما يقوله عبد الناصر وما يعمل من أجله ?

الجواب: كلا: لقد قلت ان عبد الناصر زيف شمار الديمقراطية لأنه خنق خنقاً كاملا الحريات السياسية الشعبية كلها، وقال انها تأتى بعد تحرير الشعب من الفقر والمرض. اما أنا فاقول ان الحرية السياسية والحرية الاجتماعية كل لا يتجزأ، وهما اثنان في واحد، وكل ادعاء بأن بالامكان تحرير مصر من الفقر والمرض بالاعتماد على الاجهزة البوليسية بدلا من الاعتماد على الارادة الشعبية الحرة المتمتعة بجميع الحريات السياسية أغاهو وهم أو دجل.

ان الدكتاتورية لم تتسلط على شعب الا وأودت به الى الهـــاوية في

النهاية . وأما البريق الذي يحققه الدكتاتور الفاشي في بعض مراحــــل حكمه فلايبهر إلا العيون الكليلة والعقول السطحية . وحتى هذه العيون والعقول لا بد من ان تتفتح في النهـــاية على الحقيقة عندما تجد أصحابها بتخبطون مع ابناء شعبهم في الهاوية .

سؤال: هل استطبع أن أسألكم اذن سؤالاً آخر، وارجو أن لاتجدوا حرجاً في الجواب عليه : ما دامت هذه هي آراؤكم فكيف ساهم اذن في قيادة سورية الى الوحدة مع مصر في ظل رئاسة عبد الناصر سنة ١٩٥٨ ؟.

الجواب: نعم لقد ساهمت فعلاً في توحيد سورية مسع مصر رغم ملاحظتي أن عبد الناصر كان يتنكر للديمقراطية في مفهومها السياسي. وقد كان خطأي انني ظننت أن الإدارة الأصيلة للشعب العربي فيسورية باقامة نظام ديمقراطي صحيح ستتفاعل مع إرادة الشعب المربي في مصر المتطلع دامًا إلى الديمقراطية ، وستكون نهاية الجولة اقناع عبد الناصر وارغامه بالتخلي عن تفكيره ونظامه وإقامة نظام ديمقراطي صحبح. ولكن عبد الناصر ءمــع الأسف، لم يفسح أي مجال للتفاعل بين الشعب العربي في سورية وفي مصر ۽ وإنمــا فرض نفسه دکتاتوراً فاشستياً على اقليمي الجمهورية العربية المتحدة . ولذلك لم تقم الوحدة العربية أصلابين سورية ومصر ، وإنما قام حـكم دكتاتوري في سورية ومصر معاً فكانت النهاية المحتومة : انفصال إقليمي الجمهورية العربية المتحدة .

أن مايجب الإنتباء اليه هو التفريق الجذري بين الوحدة وبين مد سلطان دكتاتور فرد الى قطر آخر أو أكثر من الأقطر المربيـة. فالوحدة الصحيحة لاتتحقق إلا في ظل الإرادة الشعبيــة الحرة وعلى أساس نظام ديمقراطي صحيح ، وعندما يتم التفاعل الحقيقي بين أجزاء المجتمعات المتوحدة فأن هذا التفاعل يقضي — عن طريق التعايش – حتى على المتناقضات الاجتماعيــة وغير الاجتماعيــة في الكيان السياسي الموحد الجديد. أما مدحكم الدكتاتور الفرد على قطر عربي آخر فهو التسلط لا الوحدة ، بل هو تفريغ الوحدة من جميع معانيها واهدافها . وهذا ما حققه عبد الماصر عندقيام الجمهورية المربية المتحدة . ولهذا كان من الخطأ القول بأن الوحدة قد فشلت بين سورية ومصر ، لان هذه الوحدة لم تقم أصلا ، وإغا الذي فشل مد سلطان الدكتاتور الفاشستي على سورية .

سؤال: هل معنى ذلك أن الوحدة يمكن أن تتحقق في ظل حكم وجعي بالمعنى الاجتاءي لهذه الكلمة ، اذا تجسد الحسكم الرجعي في قالب مجالس نيابية وحويات سياسية مشوهة ؟

الجواب: مرة أخرى أقول كلا. وكاان قيام الوحدة يشترط عدم وجود دكتاتور فرد، كذلك فانه يشترط عدم قيام أوضاع رجمية. وليس أدل على ذلك من أن عام ١٩٥٨ قد شهد قيام الجمهورية العربية المتحدة كما شهد في الوقت ذاته قيام الاتحاد الهاشمي بين حكام العراق وحكام

الأردن فكانت النتيجة الطبيعية بعد ذلك: وهي تحطم الجمهورية العربية المتحدة وانفصال اقليميها بسبب الحسكم الدكتاتوري الفردي المتسلط، وتحطم الاتحاد الهاشمي وزوال أحد ركنيه في بغداد بسبب الاوضاع والاتجاهات الرجعية عند وقوع ثورة الشعب العربي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨.

ان وحدة الكيان السياسي للعرب يتنافي مع حكم الفرد تنافيه مع الرجعية وكل محاولة في المستقبل لتوحيد بلاد العرب كلها أو بعضها في كيان سياسي على أساس حكم الدكتاتور أو على أساس سيادة الأوضاع الرجعية مصيرها الى الفشل المحقق لامحالة.

سؤالهلتستطيعون\_بعدهذاكله \_ ان تبينوا لناماهي \_ في رأيكم \_ المنطلقات الصحيحة لنوحيد العرب كليا أو جزئياً .

الجواب: أرى أن هذه المنطلقات سياسية واقتصادية واجتهاعية في آن واحد. وكل تفكير بتقديم عنصر من هذه العناصر أو أهماله على حساب العناصر الأخرى خطأ مدمّر يودي بالفكرة الأصلية ولايقيم كياناسياسياموحداً لامتناالعربية . فلا وحدة بدون ديمقراطية ولاوحدة بدون تلازم لا انفصامله بين الحريات العامة السياسية والاجتهاعية . وكل ديمقراطية صحيحة معناها السير في طريق الاشتراكية .

 الوحدة جزء لاينفصل من كل. وهذا الكل يتألف من قواعد ثلاث: الوحدة والدعقراطية والاشتراكية.

### سؤال: هل معنى ذلك أن من العسير اقامة الوحدة العربية الآن:

الجواب: أريد أن أسألك بدوري: هل الهدف إقامة وحدة في الظرف الحاضر بفض النظر عما ستنتهي اليه ؟ أم الغاية إقامة وحدة نامية متطورة تصل الى شمول يعم البلاد العربية جميعاً ؟ هذه نقطة، والنقطة الثانية: هل بناء الوحدة يجب أن يتم في هذا الوقت بالذات وباختيار احد النظم الموجودة في البلاد العربية ؟

لاأظن أن أحداً يمكنه أن يقول في محمل الجد أن بالامكان تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وفي مجتمعنا العربي نظم دكتاتورية فردية من ناحية ، وكلاهما يهمل الشعب ناحية ، ونظم رجعية فاسدة من الناحية الثانية ، وكلاهما يهمل الشعب والارادة الشعبية التي يحق لهما وحدها أن تبني الوحدة . واغا الشيء الذي يمكن قوله في محمل الجد أن من الجائز بل من المحتم انتهاء الانظمة الدكتاتورية الفردية والانظمة الرجعية في البلاد العربية ان لم يكن غداً في عد أو في اليوم الذي يليه . وعندها تصبع الطريق الى الوحدة العربية معبدة .

لايقوان أحد هذا يوم بعيد .. إذ من كان يجزم قبل ١٩٥٨ ثموز ١٩٥٨ أنه ستقوم الثورة في المراق في هذا اليوم أو لاتقوم ؟ بل هل كان هناك انسان قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يجزم أو لايجزم أن ثورة ستقـع في مصر يومذاك وتنتهي الى التطويح بفاروق وعرشه ٢

اذن فالخلاص من النظم الدكتاتورية الفردية والنظم الرجعية أمر محتمل في كل يوم . فاذا كان من المتعذر الآن على الامة العربية أن تحقق الوحدة بصورة شاملة أو جزئية على أسس صحيحة فهذا لايعني أن لاتقوم الوحدة غداً أوبعده ، بليعني آن الوحدة ستتحقق في المستقبل لاعالة عندما يستلم الشعب زمام مصيره.

ان هذا التوضيح الواقع العربي يجب أن لا يصدمنا عاطفيا لاسيا عندما نواجه عدم جدوى اقامة وحدة جزئية اليوم . اذ ليس من المعقول ولا من المنطق ولا من العمل القوى البناء الوحدة العربية أن تقيم الآن وحدة جزئية رغم معرفتنا مقدما ان لاحياة لمثل هذه الوحدة الجزئية ، اذا ما أقيمت على أساس حكم رجي . وعندما نجرب اقامة مثل هذه الوحدة الجزئية ، ونحن نعرف مقدما أنها لن تعيش ، فان المتيحة المحتومة لن تكون انفصالا فحسب ، وانما سيؤدي الفشل فان المتيحة المحتومة لن تكون انفصالا فحسب ، وانما سيؤدي الفشل الذي يسبب الانفصال الى تأخير تحقيق الوحدة بل ضربها في الصميم ايضاً .

ان من التنكر لفكرة الوحدة — عندما نبحث أمر اقامة وحدة جزئية — ان لانفيد من التجارب التي حصلنا عليها خسلال أربع سنوات ، عندما قامت الوحدة بين سورية ومصر والتي يمكن ايجاز بعض نتائجها بالوقائم التالية:

أولاً: ان الانحراف بالوحدة الذي دفع لتورة ٢٨ أيلول ١٩٦١ في الجمهورية العربية المتحدة لم يفصم الوحدة السياسية لاقليمي الجمهورية فحسب ، بل أساء أيضاً الى فكرة الوحدة . والدليل هو أن سورية دخلت تجربة الوحسدة بطريق ديمقراطي صحيح عبرت عنه باجماع كلتها ثم خرجت من الوحدة بما يشبه الاجماع الشعبي . والاسوأ من هذا الانفصال هذه الحراح التي خلفتها تجربة الوحدة في ظل الحسم الدكتاتوري الفردي في صدر كل عربي في سورية . وأبسط ما يمكن ان توصف به هذه الجراح أنها عميقة ولا يمكن اندمالها بسهولة أو في وقت قصير ،

كا أن تدك الوحدة الجزئيه عندما فرض عليها الحمكم الدكتاتوري الفردي ، لم تعد تصلح ان تكون بداية شمول للوحدة العربية ونموذجا لتجسيده دستورياً وسياسياً واجتماعياً واقتصاديا بل كانت بداية للعودة الى الانفصال والفرقة والتجزئة .

بل انني أذهب الى أبعد من ذلك فأغول: ان الوحدة بما نيما الحقيقية كانت قاغة عام ١٩٥٧ بين سورية ومصر ثم بدأت هذه المعاني تضعف وتتلاشى في نفوس أبناء الشعب بعد قيام الوحدة السياسية عام ١٩٥٨ و لأن الوحدة الانتحقق بافامة اطار سياسي لها ، واغا تتحقق وتنمو وتعيش عندما يتلازم الاطار السياسي الدستوري مع مماني الوحدة في الحوية والاشتراكية النائمة على

الارادة الحرة والتفاعل الشعبي المستبر والشعور الدائم . . ان الاطار السياسي المنطقي ونظام الحسكم السلم يحتقان أو هذه الفكوة ولا يكونان خانقاً لها .

ثانياً : من طبيعة الحـــــكم الدكتاتورى الفردي أن يؤول الى الزوال والانهيار . وعندما يكون ثمة حـكم ديكتاتوري فردي ــ ولو في قطر واحد من كيان الوحدة الجزئية - فلا بدعند انهياره من انفجار النقمة الشمبية المكبوتة ، ولا بد أن يؤدي انفجار هذه النقمة الشعبية الى تحطيم كل ماتبناه الحدكم اللاكة توري الفردي من أهداف وغايات وأعراض . ولـكي بكون الأمر أكثر وضوحاً فانني اسأل: لو قامت في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ثورة في الاقليم المصري بدلًا من الاطلم السوري ضد الحكم الدكتاتوري الفردي ، فماذا تكون نتيجة شعور الشعب في الاقليم المصري بالنسبة لكيان الجمهورية العربية المتحدة ؟ أم أن النقمة الشعبية المارمة كانت ستأتي لامحالة على الوحدة الجزئية بين سورية ومصر ؟ أكبر الظن أن النقمة الشمسية كانت ستأتي على هذه الوحدة .

وهكذا نرى أن النقمة على الحـكم الدكتاتوري الفردي تلغم حتى فكرة الوحدة العربية في مصر وهي في مطلع نموها وتطورها ، وتبلغ في جماهيرها الشمبية في سورية .

والذي يستنتج من دلك ال وحدة عربية تقوم على أساس الحكم الدكتاتوري الفردي يمكن ال تخدم الدكتاتور الفرد نفسه الى حين ولكنها بقدر خدمتها لهيئته وتسلطه تضرب فكرة الوحدة لدى جماهير الشعب. وما دام الشعب خالداً والدكتاتور زائلا فان ضرب فكرة الوحدة . الله عند الجماهير الشعبية الما هو الضرب المهدم والدائم للوحدة .

سؤال: ألا يمكن العودة للوحدة بين سوريه ومصروفق شروط وقيم و تحفظ وقيم و تعلط الدكة اتور الغرد على الاقليم السوري وتحفظ لهذا الاقليم دؤةر اطيته التي يتمسك بها ، اذا اشترط الدكتا تور الفود الاحتفاظ بنظمه في الاقليم المصري وحده ?

الجواب: ان من الامور البديهية التي يدعمها المنطق والسم والتجربة ان الحركم الدكتاتوري الفردي لايقبل التعايش السلمي بارادته مع بلد عربي محاور يتمتع بالحياة الديمقر اطبة السليمة . لأنه يرى هذا التعايش مصدر الخطر عليه وعلى بفائه ، فكيف يمكن ادن لحركم دكتاتوري ان يقبل مثل هذا التعايش في اطار سياسي واحد ؛ . . .

بخطيء من يظن ال الوحدة السياسية التي قامت عم ١٩٥٨ بين سورية ومصر لم توضع لها أنه شروط أو ضوابط ، فقد كانت هناك بعض الشروط والضبواط ، ولكن الحكم الدكتاتوري الفردي عبث بها جميعاً بعد أسابيه قليلة من قبوله بها . انني اذكر كل مواطن انه عندما قامت الوحدة بين صورية ومصر اطلقت يد الرئيس عبد الناصر في وضع

شروط هذه الوحدة وضوابطها ، فوضع هـ ذه الشروط والضوابط في النقاط العتمر الأساسية التي جرى عليها الاستفدِّء الشعبي أولاً ، ثم في الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة ثانيًا . وعندما نعود الى المقاط الأساسية العثس التي جرى عليها الاستفتاء الشعبي ، والى مواد الدستور الموقب معا عنجد أنص الصريح على اقمة حكم محلي في الاقليم السوري ، اطاره مجلس تنفيذي للاقليم ورثيس لهـذا المجلس التنفيذي . ونص الدستور الموقت علىان يسمي رئيس الجمهورية رئيس المجلس التنفيذي ف حين بختار رئيس المجس التميذي الوررا والذين يدالتعاون معهد في الحركم. ورعم الهذه القاعدة الدستورية الاصلية قد أفتى عليها الشعب في استفتاء عام وأقسم رئيس الجمهورية على احترامهـ، فأن الرئيس عبد الناصر لم يحترم هـده القاعدة ولم ينفذها في يوم من الايام. وأيم الذي نفذه منذ الشهر الاول أنوحدة هو اختيار وزراء الافليمين السوري والمصرى بنفسه واصدار قرار جهوري لتعيينهم دون اصدار اي قرار جمهوري بتعيين رئيس محسس تنفيذى الاطلم السوري يتولى لنفسه احتيار الورراء الذين يريد التعاون معهم كما على داك الدستور المؤقف.

ومضب الايم على هذه المخالفة الدستورية التي استهل بها الرئيس عبد الناصر عهد الوحدة وقامب حكومة مركزية في القاهرة بالاضافة الى مجلسين تنفيذيين في الاقليمين ، ثم رأى ان يقيم مجلس امة لوصع دستور دائم للجمهورية لعربية المتحدة بدلا من الدستور المؤقت ، هذا به بخالف

في تعيين مجلس الامة قاعدة اساسية اخرى من قواعد الدستور المؤقت دون ان برف له جفن .

وتمضي الايام تباعا ، فاذا بسه ينقم على السيد عبد الحميد السراج ويقرر التخلص منه ، فلايرى سبيلا الى ذلك الا ان يخرق مجددا احكام الدستور الموقت قبل انجاز الدستور الدائم ، وذلك عند ما الغي المجلس المتنفيذي المحلي في الاقليم السوري الغاء تاما .. كما الغي رئاسة هلذا المجلس . ونقل الوزراء جميعا الى القاهرة .

بعد هـذه الامثلة القليلة الواضحة أتساءل: ما هي اذن الشروط الضهانات لتنفيذها في ظل حمكم دكتاتوي فردي متسلط ؟ . . بــل انني اذهب الى أبعد من ذلك : لقد قام الانفصال بــــين سورية ومصر اثر حدث ٢٨ أيلول ١٩٦١ وأنتهت الوحــدة السياسية للجمهورية العربية المتحدة مثخنة بالجراح ، لا في سورية ومصر وحدهـــــــا بل في جميع الاقطار المربية . ثم اعلن الرئيس عبد الناصر ، في خطاب رسمي ، عن بمض اخطائه التي ادت الى انفصام الوحدة عندما اعترف انه في مهادنته الرجعية بعد الوحدة خدم اغراض الاستعهار واهدافه . ثم مرت اسابيع على هذه الاعترافات الملنية واصبح لا سلطان لعبد الناصر على سورية لا من الوجهة الدستورية ولا من الوجهة السياسية . ومع ذلك ألا يشمر كل مواطن صادق مع نفسه ان جوا من ارهاب شبكات مخابرات عبد

الناصر وبدّايا أجهزته المدمرة ما زال يسيطر على سورية ؟ .. وان هــذا الجو وايد الحكم الدكتاتوري الفردي الناصري في مصر الشقيقة ؟.. الطائفية بين أبنائها وهو بعيد عنها ؟ .. وانا اتساءل: ما هي الضهائات والشروط التي يمكنها ان تحد من طغيان الطاغية لو عادت هذه الوحدة السياسية ٢.. الا يكون من المقول والمنطق الاعتقاد مقدما ان المودة الى هـــذه الوحدة السياسية سيجمل من سورية بلدا بسحقه الطاغية بقدميه أكثر مما حاول في الماضي ؟ اذ أن التجربة الجديدة قــد فتقت ذهنه عن أساليب جديدة لم تخطر له في السابق ، للكبت والاستبداد والطغيان والقضاء على كل القوى الشعبية والعسكرية على السواء .

اننا نامح هذه الاساليب اليوم ، بل نامسها ، والوحدة السياسية المشروطة لم تقم بعد ، فكيف الامر لو قامت ؟ فرفقا بفكرة الوحدة العربية ، ورفقا بالمؤمنين بها لاننى اخشىان يقضى عليها نهائيا الناصريون والمؤمنون العاطفيون بالوحدة العربية من الذين لا يقيمون وزنا للمنطق والعلم ولا يفيدون من نتائج التجربة التي مر بها بلانا، ويغمضون عيونهم عن حقائقنا الشعبيية الراهنة ويتناسون منطق العصر فيقيسون قضية بنا وحدتنا العربية على ما جرى في اوروبا من بنا وحدات قومية سياسية في القرنين الماضيين ويتخذون من هذا القياس الخاطي وستوراوطريقة تصلح في نظر م لتحقيق الوحدة العربية ، غير منتهين الى اختلاف العصر تصلح في نظر م لتحقيق الوحدة العربية ، غير منتهين الى اختلاف العصر

الذي أدى الى اختلاف الهدف من عمليــــــة التوحيد .. ومدى ما بلغه الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية اليوم من تفتح ونمو .

فنحن نعيش في عصر يحتم على من يفكر ببناء وحدة سياسية ان ينتبه الى الوقائع التاليه :

١ – ان الشعب هو الذي يبني الوحدة بارادته واختياره وقناعته ، يبنيها لمصلحة جماهيره الواسعة التي أصبحت ترفض ان يفرض عليها فرضاً أي عمل لا ينبثق من ارادتها مباشرة ولا محقق مصالحها .

٢ ــ ان الجماهير الشعبية لايمكن ان تقبل بوحــدة لاتحقق لهــا
أهدافها في التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

٣ ـ ان الشعب لا يمكن ان يفهم ، في هذا العصر ، من الوحدة إلا أنها عامل تحرير حاسم ، تحرير من التناقضات الحياتية ، تحرير من الاستغلال الداخلي ، وفي الوقت ذاته تحرير من التسلط الاستعاري الخارجي . . والجاهير الشعبية في هذا العصر تفهم من الوحدة أنها عامل تقدم وارتقاء ومنمة لالفرد أو حاكم أو طبقة ، بل للمجتمع بكامله . . وبالتالي فان الجاهير الشعبية لا يمكن أن تقبل بوحسدة تكون سبباً للتسلط والقضاء على الكرامة الانسانية .

نستنتج من ذلك استحالة قياس وحدتنا العربية التي يناضل شعبنا لتحقيقها اليوم والتي كان بدء تفتحها جهاداً شعبياً مريراً للتخلص من الاحتلال الاستعاري والاستغلال الداخلي ، على ماجرى من عمليات توحيد قومية في أوربا حققها الحاكمون لمصلحة الطبقة الرجمية بقوة الحديد والنار ، وفي سبيل التوسع الاستعاري واستغلال الشعوب ، في القرنين الماضيين .

اننا نعيش الآن في عصر لايسمح باستعمال القوة المسكرية مهما

كانت أهدافها وأغراضها . وإذا كان بسهارك قد حقق بالقوة العسكرية والمناورات السياسية وحدة المانيا منذحوالي مائة عام ، فان خلفه هتلر لم يتمكن ، في القرن العشرين من توحيد شعبي المانيا والنمسا ، وهما أبناء أمة واحدة ، رغم أن هتلر كان غسو يأورغم أنه كان أكثر قوة وبطشا من بسهارك . وما سبب اخفاق هتلر هذا الا أن عمله لم ينسجم مسع المرحلة التي باغتها الانسانية في هذا العصر من ايمان بتسليم زمام مصير الشعوب للشعوب ذاتها . لذلك فان الامل في أن يكون نظام الحكم المتسلط أساساً لبناء الوحدة ضرب من الوهم .

